

دور التعاون اللامركزي في تفعيل التنمية المحلية
**The role of decentralized cooperation in activating local
development**

- (1) د. توفيق بوستي جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية البيئية، boucetti.toufik@univ-guelma.dz
- (2) أ.د. بوقنور إسماعيل، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية البيئية، bouguennour.ismail@univ-guelma.dz

تاريخ الملتقى: (2023/12/14)	الإعلام بالقبول: (2023/12/07)	آخر أجل للإرسال: (2023/11/30)
--------------------------------	----------------------------------	----------------------------------

الملخص:

شكل التعاون اللامركزي موضوعا حديثا يهتم بالعلاقات بين الجماعات الإقليمية لدولتين مختلفتين أو أكثر يعملان من أجل إنجاز مشاريع تعود بالفائدة على مواطني الجماعتين، وقد حظي هذا المفهوم بانتشار كبير في العديد من الدول لما له من أهمية كبيرة في كسب الخبرات وإيجاد فرص للتمويل للجماعات المحلية، خاصة أن التنظيم اللامركزي الإداري يعتمد على الإستقلالية المالية ومبدأ الإعتماد على الموارد المتاحة في هذه الأقاليم.

إن إختيار موضوع التعاون اللامركزي وربطه بالتنمية المحلية رغبة منا في تسليط الضوء على أفاق جديدة للتنمية بشقيها القطري أو الوطني، بالإضافة إلى إدخال عنصر مهم في العلاقات بين الدول وهو الإدارة المحلية كمحرك أساسي للاتفاقيات التنموية التي تبرمها الدول وإيجاد حلول للمشاكل التمويلية للدول الفقيرة خاصة.

الكلمات المفتاحية:

الجماعات المحلية، التنمية المحلية، التعاون اللامركزي، الحكامة المحلية، التنمية الشاملة

Abstract:

Decentralized cooperation has formed a recent topic concerned with the relations between regional groups of two or more different countries working to implement projects that benefit the citizens of the two groups. This concept has gained great spread in many countries because of its great importance in gaining expertise and creating funding opportunities for local groups, especially the decentralized administrative organization depends on financial independence and the principle of reliance on the resources available in these regions

Choosing the topic of decentralized cooperation and linking it to local development is our desire to shed light on new horizons for development, both national and national, in addition to introducing an important element in relations between countries, which is local administration.

Key words:

Local groups, local development, decentralized cooperation, local governance, comprehensive development

مقدمة:

يُمثل التعاون اللامركزي إحدى أهم الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بين مختلف الجماعات الترابية سواء في شقه الداخلي أو الخارجي، حيث يسعى إلى تعزيز روابط الشراكة والتبادل والتعاون بين الجماعات المحلية ونظيرتها خارج أرض الوطن أو داخله.

إن التعاون اللامركزي هو آلية من آليات تدبير الشأن المحلي ومواجهة حاجات التنمية المحلية بمفهومها الواسع لدى أطراف التعاون، والبحث عن تدبير أفضل للمشاكل المحلية والمشاركة، وهو بذلك يتعلق بمجالات جد متنوعة كالتدبير المشترك للأموال والخدمات، التعاون الحدودي لتدبير المشاكل المشتركة والتعاون بين الجهوي وليس فقط أعمال التنمية كما يتصوره المفهوم الأوروبي.

لذلك أدركت العديد من دول العالم أهمية التعاون بين وحداتها المحلية فأولته جل إهتماماتها وجعلت منه أساسا لإعادة التوازن بين الجماعات الإقليمية والحل الأمثل لمعالجة الفوارق الموجودة بين هذه الهيئات، ومع تنامي دور الجماعات الإقليمية ولاسيما في الديمقراطيات الغربية فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية الإدارية إمتد هذا التعاون ليشمل وضع إطار قانوني ينظم التعاون اللامركزي الذي يجمع الجماعات الإقليمية قصد تبادل

الخبرات والتجارب، وهو ما يرجع بالفائدة في تطوير أدائها وتمكينها من تقديم الخدمات النوعية لسكانها، لذلك فقد أصبح التعاون اللامركزي صلاحية معترف بها للسلطات المحلية في أغلب دول العالم وتعدى أن يكون مجرد وسيلة لأداء النشاط الإداري المحلي.

تبرز أهمية هذا الموضوع في أن الجماعات المحلية تحتاج إلى مصادر جديدة وفرص عديدة لتفعيل عمليات التنمية، وهي بذلك ومن خلال سياسات التعاون بين الأقاليم تبحث عن تمويل اضافي وخلق موارد تمويلية أخرى، خاصة وأن التعاون اللامركزي يعتبر موضوعا حديثا يهتم بالعلاقات بين الجماعات الإقليمية لدولتين مختلفتين أو أكثر يعملان من أجل إنجاز مشاريع تعود بالفائدة على مواطني الجماعتين، وقد تبلور هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، إذ حظي النشاط الدولي للجماعات المحلية بإهتمام كبير من طرف الدول التي تبنت نظام اللامركزية الإدارية تم بموجبها منح الجماعات المحلية سلطات واسعة في مجال تسيير الشؤون المحلية.

بالمقابل يبرز هدف الدراسة في تحليل دور التعاون اللامركزي في تفعيل التنمية المحلية عبر توضيح مساهمة العلاقات فوق الوطنية للجماعات المحلية في التنمية المحلية، والتي تتعلق أساسا بالمستوى السياسي والإداري عبر دعم الديمقراطية التشاركية والتسيير المحلي، وأبالمستوى الإقتصادي والإجتماعي من خلال تنشيط الإقتصاد المحلي، أو من خلال التركيز على أهمية التعاون اللامركزي أجل تحسين جوانب التنمية المحلية.

وكلها مرتبطة فعليا بتطور مشاريع التعاون وإتساعها لتشمل مختلف المجالات، ومن خلال تراجع مفاهيم الإعانة والإحسان أمام تطور مفاهيم التعاون والشراكة ...، وهو ما جعل التعاون اللامركزي كآلية لتنمية القدرات المحلية، من خلال تدير فعال وديمقراطي، ووسيلة لتحقيق المكاسب المتبادلة وتعميمها على مختلف مستويات التنمية المحلية، بما يعطيها صفة الإستدامة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يُسهم التعاون اللامركزي في إيجاد فرص جديدة للتنمية المحلية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا المداخلة إلى عدة محاور تمثلت في:

المحور الأول: ماهية التعاون اللامركزي

المحور الثاني: ماهية التنمية المحلية

المحور الثالث: مساهمات التعاون اللامركزي في المجالات المختلفة للتنمية المحلية

أما فيما يخص مناهج الدراسة فتكمن في:

1-المقترَب النسقي: يشير المقترَب النسقي كما حدده "ديفيد إيستون" إلى مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها، والتي تربطها علاقات تأثير وتأثر، ومن ثم استخدام هذا المقترَب في هذه المداخلة بإعتباره مناسباً لذلك، فالدور التقليدي للإدارة المحلية في مجال التنمية المحلية لم يعد بإمكانه تحقيق الأهداف المنشودة في ظل كل المتغيرات والتطورات، وأصبح الدور الحديث لهذه المنظمة المحلية يستدعي اعتماد مجموعة من الجهات على بعضها البعض في إطار علاقات متبادلة يجب أن تحكمها الشفافية ووضوح الأدوار.

2-المنهج الوصفي: كونه مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وكون الظاهرة التنموية في الأساس ظاهرة إجتماعية، فقد ساعد هذا المنهج على جمع بيانات ومعلومات مهمة حول الإدارة المحلية والتنمية المحلية وشركائها، وتحليلها وتفسيرها بعمق قصد الوصول إلى حقائق وتعميمات علمية بشأنها. يشمل المنهج الوصفي مجموعة من أساليب البحث العلمي، لذلك تم اعتماد أسلوب تحليل المحتوى من خلال وصف وتصنيف المادة المتاحة بشكل يوضح الترابطات بين المتغيرات.

المبحث الأول: ماهية التعاون اللامركزي

نحاول معالجة ماهية التعاون اللامركزي من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم التعاون اللامركزي:

الفرع الأول: المفهوم الواسع للتعاون اللامركزي

وهنا نكون -على أساسه- أمام تعاون لامركزي فقط عندما يكون أحد الطرفين أو الأطراف أو كلهم ذوي مرجعية محلية بغض النظر عن طبيعتهم القانونية، وهو المفهوم الذي تتبناه مؤسسات الإتحاد الأوروبي، وعلى رأسها اللجنة الأوروبية عندما تدعو بالتعاون اللامركزي مثلاً دعمها لإحدى الأعمال المنجزة من طرف فاعل محلي في دولة نامية يعتبر بشكل عام كفاعل غير مركزي، ولذلك تدخل في إطار التعاون اللامركزي مجموع أعمال التعاون و الدعم الذي قد تكون إحدى أطرافه جماعة محلية أو منظمة محلية غير حكومية أو جمعيات أو تعاونيات إلى غير ذلك من أشكال التنظيمات المحلية

الفرع الثاني: المفهوم الضيق للتعاون اللامركزي

وهنا ننظر للتعاون اللامركزي على أنه يقتصر على فاعلين ذوي صفة الجماعات الترابية، أي على مكونات اللامركزية الترابية بمعناها المتداول، و من الطبيعي أن يتطور مثل هذا المفهوم في الدول الأم لتقاليد اللامركزية الإدارية و على رأسها فرنسا، بحيث يفرض المفهوم الفرنسي مثلا وجود الجماعات المحلية كما هي معروفة في نظام اللامركزية، بما يقصي الوحدات المحلية الممثلة للسلطة المركزية في إطار نظام اللاتركيز، بل يقتضي الأمر تمتع الجماعة بالشخصية المعنوية وما يترتب عليها من قيام هيئة محلية منتخبة بتمثيل المواطنين¹.

لكن هذا التصور للجماعات المحلية كأطراف حصرية للتعاون اللامركزي يصطدم بتنوع التنظيمات الإدارية للدول المختلفة وتخلفها في الدول النامية المستقلة حديثا، ولذلك يكون من المناسب هنا إعتناق ما إتجه إليه بفرنسا من خلال دورية 20 أبريل 2001 والتي بموجبها يفهم من الجماعات المحلية الأجنبية، الجماعات والسلطات والمنظمات التي تمارس مهام ترابية أو جهوية وتعتبر كجماعات محلية في القانون الداخلي لدولتها. وهكذا إذا كان المفهوم الأول للتعاون اللامركزي مفهوما واسعا فإنه كذلك أقل تحضيرا ووضوحا مما قد يجعله مصدرا لغموض وإرتباك لا يفيد في بنائنا النظري ويعرقل وضع مفهوم علمي متكامل للتعاون اللامركزي².

وعليه فإن الأطراف اللامركزية للتعاون اللامركزي يعني الجماعات المحلية بمختلف أنواعها، إلا أن هذا لا يقصي إمكانية مساهمة باقي الفاعلين المحليين باختلاف طبيعتهم، ولكن تحت مظلة الجماعة المحلية التي تكون المسؤول المباشر في هذه العلاقات.

كما يمكن تعريف التعاون اللامركزي على أنه إقامة الصداقات أو التوأمة مع السلطات الإقليمية والأجنبية، وأنشطة الترويج في الخارج، من خلال والمعونة الإنمائية المجتمعات في بعض البلدان، والمساعدة الفنية، والعمل الإنساني في بلدان أخرى³.

من خلال هذا يمثل التعاون اللامركزي ما يلي:

- قيام علاقة تعاون بين طرفين على الأقل وقد تأخذ مجالات عديدة تنموية؛
- الطبيعة اللامركزية لأطراف التعاون والتي قد تختلف من حيث العدد والمستوى والتنظيم من دولة لدولة أخرى بناء على التنظيم الإداري اللامركزي الذي تعتمد عليه؛

• الإطار القانوني الذي يبني عليه التعاون اللامركزي بين الأطراف المتعاونة⁴ ومن ثم، يمكن إعتبار التعاون اللامركزي بمثابة ممارسة للتبادل الدولي تشارك فيه المجتمعات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والحكومات المركزية وجماعات المصالح والشركات وما إلى ذلك⁵.

المطلب الثاني: خصائص التعاون اللامركزي

يمكن إجمال خصائص التعاون اللامركزي فيما يلي:

الفرع الأول: تعدد الفاعلين المحليين

تتعدد أطراف إتفاقية التعاون اللامركزي في هيئات محلية (البلدية والولاية) بإعتبارها الأقرب من حاجيات المواطنين، ومنظمات وأعاون إقتصاديين وبما أن الفاعلين هم محليين فيصبح مضمون التعاون أيضا محلي⁶.

الفرع الثاني: تعاون وتبادل الخبرات

يلعب التعاون اللامركزي دورا هاما في تقديم وتبادل الخبرات والمعارف إذ غالبا ما يتم في شكل إتفاقيات مؤسسية حيث تجند الإطارات والحرفيين لتبادل الخبرات والتجارب والمساهمة في تحويل المعارف والتقنيات وعمليات تحويل التمويلات مما يساعد على رفع مستوى الجماعات الإقليمية ويعزز مصلحة المواطنين وهو ما يجعل من التعاون اللامركزي أكثر ديمومة وليس مجرد مساعدة وقتية⁷.

المطلب الثالث: أشكال ومجالات التعاون اللامركزي

على الرغم من تنوع أشكال التعاون اللامركزي ما بين (التوأمة، أو الخبرة، أو الدعم الفني، أو المساعدة في إدارة المشاريع، أو التدريب، أو توفير المواد أو الأعمال، أو الإعانات، أوالتعاون عبر الحدود، أو دعم المجتمعات)، والتي تتمحور في مجملها حول سبل تحقيق التنمية المحلية، والتي تشمل:

1- التنمية الإقتصادية والتي تكون في شكل شراكات بين الشمال والجنوب؛

2- التنمية الحضرية والريفية؛

3- والتنمية المستدامة التي تدمج القضايا البيئية.

مع التركيز بشكل خاص على المجالات الرئيسية للشراكة بين الشمال والجنوب في

التعاون اللامركزي، وتشمل هذه المجالات:

1- الدعم المؤسسي ودعم اللامركزية؛

2- التنمية الحضرية؛

3- التنمية الريفية؛

3- العمل الصحي والإجتماعي؛

4- الثقافة والتعليم والبحوث.

ففي حين أن محتوى التعاون اللامركزي متنوع من حيث الإشكال والمجالات، إلا أنه يتعلق في مجمله بما يلي: تعزيز قدرات الإدارة العامة للخدمات المحلية في جميع مجالات إختصاص السلطات المحلية والإقليمية وهذا عبر: (الدعم المؤسسي، والمساعدة في إدارة المشاريع، ومساعدة إنشاء الخدمات الأساسية، والتدريب، وتخطيط المشاريع، ومجالات الثقافة والتراث، ودعم مجال الصناعات بين البلديات، وكذا المواضيع ذات الصلة بالتنمية المستدامة) (التنمية الإقليمية، والسياحة..)⁸ هذا بالإضافة إلى:

- التبادل التقني والمؤسسي بين الجماعات المحلية؛

- تكوين المنتخبين المحليين وإطارات الجماعات المحلية في التسيير الإداري للشأن

المحلي؛

- تكوين المستخدمين بغية تحسين قدرات الأداء وتسيير الموظفين.

كما أن سبب ظهور التعاون اللامركزي يرجع إلى ظهور فواعل جديدة على الساحة الدولية وما رافقها من إعادة هندسة وظائف الدولة لصالح الوحدات المحلية، خاصة بعد قمة ريو 1992 التي أقيمت الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، رغم كون الممارسة الفعلية للتعاون اللامركزي تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية حيث شهدت بوادر تعاون لامركزي بين فرنسا وألمانيا.

ويندرج هذا النمط ضمن أدبيات الحوكمة المحلية ليسمح بإعادة تشكيل اللامركزية على نحو مترابط ويضفي حركية على علاقات الفاعلين العموميين ضمن بيئة مؤسسية جديدة وفق مناهج التشاور، التحكيم والإجماع، لذا فتدخل الدولة في ظل نظام الحوكمة المحلية يأخذ مقارنة أفقية كونها تفتقر إلى الإدراك الفعلي للواقع المحلي **Le Fait Local** الذي يعبر عن الإختلافات الإقليمية ويمهد لفكرة حكم الأقاليم **Gouvernance des Territoires** المتعلق بتهيئة البنيات المحلية والعلاقات بين مختلف الفواعل المحليين بهدف زيادة مردودية مشاريع التنمية المحلية.⁹

المطلب الرابع: أهداف ومزايا التعاون اللامركزي

يمكن إجمالها فيما يلي:

- يسعى التعاون اللامركزي في تنمية وتطوير الدول الأقل نمواً، يتم ذلك عن طريق تشجيع المبادرات المحلية بين المؤسسات العمومية أو القطاع الخاص، التي تعتبر الركيزة الأساسية والمساهمة في خلق القيمة المضافة التي يستفيد منها أكثرية السكان؛
- كذلك تقوية الرأسمال البشري الذي يعتبر أهم عنصر لأية عملية تنموية؛
- التصدي لظاهرة الفقر وتقليص حجم اللامساواة؛
- يساعد في تحقيق التنمية في المناطق التي تعاني من تراجع مستويات التنمية المحلية من خلال المساعدات المالية أو التقنية المقدمة لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية، وتبادل المعارف أو الخبرات وتكوين الإطارات المحلية وتحسين التسيير، أو الحصول على تمويلات لإنجاز الهياكل القاعدية وتجسيد الخدمات كشبكات المياه أو الطرقات، كما أنه يساعد على تجنيد الجمعيات والفواعل المحترفة، وذلك من خلال تقربه من المواطنين المحليين وجعل التعاون لا تستحوذ عليه فقط المنظمات الوطنية¹⁰.

المطلب الخامس: أطراف التعاون اللامركزي

- يتم بين مجموعة من الفاعلين ذات الطبيعة المختلفة، هي:¹¹
 - أ- الجماعات المحلية: وهي الأقدر على الدخول في علاقات تعاونية نظراً لتنظيمها وقدراتها البشرية والمالية التي تحصلها من الجباية والمساعدات المركزية.
 - ب- منظمات المجتمع المدني: لها قدرة على تجميع المصالح وتمثيلها والدفاع عنها (الجمعيات، النقابات..).
 - ج- القطاع الخاص: أصبح يعترف به كفاعل في التعاون اللامركزي بالنظر لقدراته المالية التي قد تساهم في التنمية وفي الترويج لإسمها، لكن هذا الفاعل غير مستقل، بل يبقى شريكاً للهيئة المحلية.
 - د- المؤسسات العلمية والمحلية: من أجل إستغلال قدراتها العلمية في إنجاز الأبحاث وتوعية المواطن.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

نحاول معالجة ماهية التنمية المحلية من خلال التطرق على العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية:

حظي مفهوم التنمية بإهتمام كبير من قبل الأكاديميين المتخصصين والممارسين على حد سواء وفق إتجاهات مختلفة، وذلك لما تتمتع به من أهمية كبيرة في كيان المجتمع والدولة، فأصبحت الدول تسعى لتحقيق التنمية المحلية لكي تصل إلى تنمية وطنية شاملة، وقبل تناول مفهوم التنمية المحلية يجب الإشارة الى مفهوم التنمية.

الفرع الأول: تعريف التنمية

عرف التنمية على أنها: "عملية تغيير إتجاهات وقيم، وتعديل سلوك وخلق مهارات وإنشاء وعي، وهي عملية تملك لكل أسباب التقدم، وقدرات على إرساء نظم وتوطن الإبداع"¹².

كما عرفت التنمية بأنها: "ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا"¹³.

من جهة أخرى عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: "عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد"¹⁴.

ويمكن تلخيص العناصر الأساسية التي توضح مفهوم التنمية فيما يلي¹⁵:

- 1- التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا للإنسان.
- 2- التنمية تغير ثقافي في إطار إجتماعي يهدف إلى تحسين الإقتصاد.
- 3- التنمية مفهوم شامل وعملية إدارية موجهة لإستغلال إمكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف وبأقصر وقت.

إذن هي عملية مشتركة بين هيئتين:

1-هيئة محلية تشمل جهود المجتمع المحلي من جمعيات ومنظمات وأفراد بمختلف نشاطاتهم الفردية والجماعية.

2-هيئة الدولة التي تمثلها سلطات عمومية لما تقدمه من برامج تنمية بإشراك المجتمعات المحلية لإضفاء الفعالية وتوجيهها حسب متطلبات كل إقليم محلي، ويبقى مجهود هاتين الهيئتين موجها نحو تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي، باستخدام أنسب الوسائل وأنجع الطرق في إطار السياسة العامة للدولة.

إذن هي عملية ديناميكية تفاعلية تكاملية تهدف إلى تحقيق حياة أفضل من خلال توحيد جهود أفراد المجتمع والسلطات العمومية بالإعتماد على الموارد المتاحة وإستغلالها بكفاءة عالية.

لتنمية أي إقليم لا بد من مراعاة ما يلي¹⁶:

- 1-الإحتياجات الضرورية للسكان وفق سلم الأولويات؛
- 2-مراعاة البعد الجوّاري وتفعيل التنمية بين الأقاليم المتجاورة؛
- 3-مراعاة خصوصية الإقليم وترقية نشاطاته المحلية مع الأخذ بعين الإعتبار التكامل بين البرامج التنموية؛
- 4-إشراك سكان الإقليم في أخذ قرارات التنمية لتحمل مسؤولياتهم مستقبلا.

الفرع الثاني: مستويات التنمية

للتنمية مستويين أساسيين هما: المستوى الوطني، المستوى المحلي:

أ-المستوى الوطني: ويقصد بها إتخاذ الدولة بالكامل إتجاها لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم...، مع مراعاة التنسيق والتوازن فيما.

إن برامج التنمية تستهدف خلق ظروف التقدم، ويقصد بها العمل على مستوى ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في¹⁷:

- 1-البعد الأول: يتضمن تحقيق الإصلاحات المادية في مجالات الطرق، الإسكان...
- 2-البعد الثاني: يتضمن الأنشطة الوظيفية في مجالات الصحة والترفيه والتعليم...
- 3-البعد الثالث: يتضمن العمل المجتمعي ويقصد به تطبيق برامج الحوار الديمقراطي والمناقشة الجماعية لتحديد الحاجات والمشكلات ورسم خطط العلاج.

ب-المستوى المحلي: يصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود السكان المحليين مع السلطات الحكومية قصد تحسين مستوى الأحوال الإجتماعية والإقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها، وبالتالي فالتنمية المحلية تمس كل القطاعات وتمس الإنسان بكل مكوناته وأيضاً بيئته في منطقة محلية معينة.

الفرع الثالث: مفهوم التنمية المحلية

يعرف فاروق زكي التنمية المحلية في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية على أنها: "تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي، وجهود السلطات الحكومية لتحسين أحوال المجتمعات المحلية وتحقيق تكاملها في إطار حياة الأمن، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي" كما تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما:¹⁸

- 1- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوي معيشتهم؛
- 2- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة، والمساعدة الذاتية، والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

فهذا التعريف يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها، بالإضافة إلى أننا نستنتج أن المحرك الأساسي للتنمية يعتمد في الإعتماد على خصوصية البيئة المحلية، من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية.

كما أن هناك من عرفها على أنها: "حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والإستفادة المثلى من الموارد الطبيعية، البشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الإقتصادي"¹⁹.

كما عرفت التنمية المحلية بأنها: "عملية تشجيع المجتمع المحلي على إتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوه التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته"²⁰

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن هناك أربعة نقاط يرتكز عليها تعريف التنمية المحلية يمكن حصرها فيما يلي:

- 1-تركز على الإنسان؛

2-عملية وليس مجرد حالة أو حادثة؛

3-تتطلب التنظيم؛

4-مدخل ديناميكي لمواجهة المشكلات.

كما يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"²¹.

كما عرفها محي الدين صابر بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي والإقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الإجتماعية والإقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"²².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن طرح تعريف إجرائي لها من خلال إعتبرها: "هي عبارة عن عملية وأسلوب ونهج وإستراتيجية تهدف إلى توحيد الجهود الشعبية والحكومية ضمن محيط أو إقليم أو منطقة معينة عن طريق إستغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، بهدف الإرتقاء بالوحدات المحلية في جميع المجالات، كما أنها تعد حجر الزاوية الذي تحقق من خلاله التنمية الشاملة".

المطلب الرابع: خصائص التنمية المحلية

يمكن إجمال خصائص التنمية المحلية فيما يلي²³:

1-لا تختص عملية تنمية المجتمع المحلي بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية نهوض شاملة لنواحي الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع وإشباع حاجياته.

2-تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

3-تهتم بإستثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها

4-تعمل على إكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية.

5-المشاركة مبدأ أساسي ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع.

6- تتضمن عمليات تعليمية وإرشادية مثل تعليم الكبار ومحو الأمية، والإرشاد الزراعي والصناعات الصغيرة، والتوعية بكافة الأمور الحياتية التي تؤثر في حياة المواطنين كأهمية التطعيم للأطفال الرضع، وإستخدام الحبوب والبذور المنتقاة في الزراعة والإستخدام الآمن للمبيدات الزراعية.

7- تمارس في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية كما لا تقتصر على دولة دون أخرى، فتهتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

8- تتضمن عدة مساعدات فنية (في شكل موظفين ومعدات وتجهيزات وإستشارات) من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت محلية أو دولية.

9- إعتمادها على الأسلوب الديمقراطي في العمل.

10- تتميز بالشمول والتكامل فهي تهتم بجميع قطاعات المجتمع ولا تترك قطاع وتهمل الآخر.

11- العمل على توحيد جهود جميع التخصصات في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ولا تقتصر على تخصص معين أو مهنة بذاتها.

12- العمل على مراعاة السياق الثقافي والإجتماعي عند تعاملها مع المشكلات المجتمعية وعند التفكير في إشباع الإحتياجات المجتمعية

المطلب الخامس: أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية لتحقيق مجموعة من الأهداف في إطار المجتمع المحلي يمكن

إجمالها فيما يلي²⁴:

1- تمويل مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز جذب السكان.

2- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي في حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

3- تسريع التنمية الشاملة وإزدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وانجازها.

4- إزدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها، وتدعيم إستقلاليتها

5- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المتجمعات المحلية من الإبداع والإعتماد على الذات دون الإعتماد الكلي على الدولة وإنتظار مشروعاتها

- 6- جذب الصناعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق وبتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- 7- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية
- 8- تعزيز روح العمل الإجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للهوض بالبلاد، إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا.
- 9- تثمين الموارد البشرية الطبيعية، والأموال المحلية وترشيد إستعمالها.
- 10- دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري، بتكاتف وتوحيد الجهود.
- 11- التصدي ومحاربة الآفات الإجتماعية كالجريمة والعنف... إلخ، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة، والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات... إلخ.
- 12- إستحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة حضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج وإستغلال هذه الثقافات في سياساتها، وإستراتيجياتها الترقية والتنمية.

المبحث الثالث: مساهمات التعاون اللامركزي في المجالات المختلفة للتنمية

المحلية

إن إرتباط التعاون اللامركزي بالتنمية المحلية في مختلف مستوياتها، هو من النتائج المباشرة لتطور هذا الأخير، فقد رأينا أن العلاقات فوق الوطنية الأولى للجماعات المحلية قد أخذت شكل التوأمة، التي يصعب لمس مساهمتها الفعلية في التنمية المحلية، مع بعدها الرمزي القوي وإقتصارها على المجال الثقافي أو الرياضي، وهيمنة الجانب الإنساني وخاصة في إطار التوأمة – التعاون التي جمعت الجماعات المحلية لدول الشمال بنظيرتها بالجنوب. ولذلك فإن مساهمة مثل هذه العلاقات فوق الوطنية للجماعات المحلية في التنمية المحلية مرتبط بتطور مشاريع التعاون وإتساعها لتشمل مختلف المجالات، وتراجع مفاهيم الإعانة والإحسان أمام تطور مفاهيم التعاون والشراكة...، وذلك في إطار التعاون اللامركزي الذي أصبحت تعتبره مختلف المنظمات الدولية اليوم آلية لتنمية القدرات المحلية، من أجل تديير

فعال وديمقراطي، ووسيلة لتحقيق المكاسب المتبادلة وتعميمها على مختلف مستويات التنمية المحلية، بما يعطيها صفة الاستدامة.

وباستقرائنا لواقع التعاون اللامركزي من خلال النماذج المختلفة، وإمكانات التنمية الهامة التي يوفرها، يمكن القول بأنه يساهم إيجابا في المستويات المختلفة للتنمية المحلية المستدامة وهو ما يمكن إبرازه من خلال²⁵:

المطلب الأول: المستوى السياسي والإداري: دعم الديمقراطية التشاركية والتسيير المحلي يرتبط دور التعاون اللامركزي على هذا المستوى بشكل أكبر بالجماعات المحلية لدول الجنوب، حيث قصر سن تجارب اللامركزية وتواضع قدرات التدبير المحليين، لكنها تمس كذلك نفس المستوى لدى الجماعات المحلية لدول الشمال، ولو بشكل مختلف.

وإرتبط الدور السياسي للتعاون اللامركزي بداية بمرافقة التحولات وتغيرات التنظيم الإداري والسياسي لدول الجنوب خلال السنوات الأخيرة، وذلك من أجل تثبيت مصداقية التنظيم اللامركزي الحديث بها، ومساعدة جماعاتها على الإنتظام وإعتبار نفسها كجماعات محلية عمومية.

ويستلزم تدعيم مصداقية الجماعات المحلية -إضافة إلى ترسيخ اللامركزية والديمقراطية المحلية- تطوير التدبير المحلي اللامركزي لصالح الساكنة المحلية.

وفي هذا الإتجاه، فإن الجماعات المحلية لدول الشمال تساهم في دعم التحول الإداري والسياسي بالدول الشريكة من خلال التقريب من المواطنين، ومن خلال شفافية أكثر وفعالية المؤسسات المحلية.²⁶

وتقدم تجربة دعم الجماعات المحلية لدول أوروبا الغربية للتحول السياسي والإداري لنظيرتها في أوروبا الوسطى والشرقية من خلال التعاون اللامركزي خلال فترة التسعينات، بعد سقوط جدار برلين، نماذج هامة في هذا الدور السياسي والإداري للتعاون اللامركزي.

يمكن للجماعات المحلية الشريكة الإستفادة من خاصية أهمية مواضيع الدعم المؤسساتي في تعاونها مع الجماعات المحلية الأكثر تطورا، من أجل تطوير أداءها وكسب مصداقية أكبر أمام الساكنة المحلية. وهو الأمر بالنسبة لدول الجنوب، حديثة العهد باللامركزية، حيث لا تكفي القوانين من أجل ترسيخها، وإنما هي بحاجة إلى تطوير وتحسين جودة أعمالها وقدرات وكفاءات مسؤوليها.

ودعم التعاون اللامركزي لنظام اللامركزي يتم من خلال مدخلين، أحدهما مادي والآخر موضوعي.

فبالنسبة للدعم المادي، فإن التعاون اللامركزي مصدر متميز للموارد التقنية، فهو مجال لإكتساب المعرفة والخبرة من خلال التواصل مع تجارب وفاعلين بمختلف الدول، بل إن شبكة التعاون هذه تشكل مصدرا لتطوير جودة التدبير الجماعي بأقل التكاليف، إذ تتمكن الجماعة المحلية من خلال التعاون اللامركزي، من الإندماج في شبكة تبادل للمعلومات، والإستفادة من تجارب الجماعات الشريكة في المجالات المختلفة، بهدف إكتساب الخبرة والمنهج المرتبطة بتدبير الشأن العام المحلي، وخاصة من خلال آلية الشبكات.

أما الدعم الموضوعي فيبرز من خلال إتجاه الجماعات المحلية لدول الشمال نحو فرض الديمقراطية التشاركية كشرط للدعم المادي والإعانة، وكذلك نحو تفضيل التواصل مع وحدات منتخبة مشابهة لها منه من التعامل مع الوحدات اللامركزية، وهذا يمثل ضغطا موضوعيا في إتجاه تقوية اللامركزية والهياكل التمثيلية بدول الجنوب.

هذا إضافة إلى أن التعاون اللامركزي يعني في حد ذاته توسيعا لمجالات وإمكانات تدخل الوحدات اللامركزية بحرية - وهذا سواء بالنسبة لدول الشمال أو لدول الجنوب-، فالجماعات المحلية بالجنوب ستوسع وتنوع مجالات تدخلها ونشاطها ليتلاءم وتنوع وتطور مواضيع التعاون اللامركزي المقترحة، مثلما إمتد إختصاص تحقيق الجماعات المحلية بالشمال للمصلحة العامة إلى خارج الحدود الوطنية.²⁷

ولا يساهم التعاون اللامركزي فقط في الدعم المادي و الموضوعي للامركزية وإنجاحها وكذلك تطوير أبعادها، وإنما من شأنه تجاوز ذلك إلى تشجيع الديمقراطية المحلية، خاصة وأن مشاريع التعاون اللامركزي أصبحت تستهدف بشكل مباشر الساكنة المحلية والوحدات المحلية الممثلة لها بمختلف طبيعتها، وأصبحت تسخر أعدادا أكبر من المجتمع المدني، من جمعيات التضامن والجامعات، المنظمات المهنية، المكاتب السياحية، وكالات التنمية، والفاعلون الثقافيون ... وغيرهم من الفاعلين في الحياة المحلية وتدمجهم في البرامج المختلفة للتنمية المحلية.

المطلب الثاني: المستوى الإقتصادي والإجتماعي من خلال تنشيط الإقتصاد المحلي
يرتبط الدور الإقتصادي للتعاون اللامركزي بالتطور الكبير لمواضيعه خلال السنوات الأخيرة، وكذلك بتطور النخب المحلية المشاركة وتزايد وعيها بالفرص الهامة التي يوفرها لدعم الإقتصاد المحلي.

ويبرز هذا البعد الإقتصادي للتعاون اللامركزي بشكل أكبر في التعاون شمال- شمال، وخاصة بين الجماعات المحلية الأوروبية، بينما تتراجع أهميته في التعاون اللامركزي مع دول الجنوب، خاصة الأكثر فقرا، والتي لا تتوفر على الإمكانيات التي قد تجعل منها شريكا إقتصاديا فعليا.

ويذهب البعض في هذه الحالة الأخيرة، إلى إعتبار أنه، وحتى في حالة التعاون الذي يكون موضوعه إمداد مثل هذه الجماعات بمعدات معينة، فإن ذلك يعتبر دعما للمقاولات المحلية المصنعة لهذه المعدات، ومثل ذلك ما ذهب إليه أحد المسؤولين في المديرية العامة للجماعات المحلية بالمغرب في إعتباره أن "ما نسيمه نحن نقلا للتكنولوجيا إنما هو بيع للتكنولوجيا، فهي توفر منافذ تسويق دائمة، فعندما يتم تركيب شبكة تطهير فرنسية في المغرب، فإن المغرب يبقى مرتبطا دائما بإستيراد التكنولوجيا الفرنسية، ويصبح بذلك سوقا مفتوحا لهذه البضائع والخبرة الفرنسية.

وبعيدا عن مثل هذه القراءات للواقع فإن من شأن التعاون اللامركزي توفير آليات جد هامة لدعم الإقتصاد المحلي، ويتجلى هذا البعد الإقتصادي للتعاون اللامركزي في قدرته على خلق فرص إقتصادية هامة للفاعلين الإقتصاديين المحليين، ولو دون تحديد أنشطة إقتصادية معينة²⁸، فالجماعة المحلية توفر من خلال التعاون اللامركزي سندا لتوسيع أسواق المقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية، ولتشجيع الشراكات الإقتصادية لهذه المقاولات مع نظيراتها بالدول الأخرى، خاصة إذا كانت مثل هذه المقاولات أطراف مساهمة في أعمال التعاون هذه، وتوفر لها الجماعة المحلية الفرص المناسبة لذلك.

الفرع الأول: أهمية التعاون اللامركزي لتحسين جوانب التنمية المحلية

يؤدي التعاون ما بين البلديات إلى خلق آليات جديدة، ما بين البلديات بما يؤدي إلى إضعاف التركيبة التقليدية البلدية، الولاية، الدولة، فتسمح بتبادل نقاط القوة والضعف للبلديات من حيث المشروعية والمهارة، حيث تمنح المشروعية الديمقراطية للهيئة الجديدة كما تقدم الأهمية إمكانياتها في الإبتكار وتنظيم الهيئات والأخذ بالسياسات العامة المحلية لصالح

التطور المحلي، إنه تنظيم يهدف الى التعريف بمجال تضامني ما بين بلديتين أو أكثر من ولاية واحدة أو ولايات مختلفة يساعدها على تحقيق مشاريع مشتركة لهيئة وتطوير الإقليم²⁹. كما ويبحث التعاون اللامركزي عن تعديل فعال في أساليب تقديم الخدمة المحلية، ويعيد تعريف الفضاء المحلي ومختلف الفواعل ويؤسس لحكم إقليمي جيد على المستوى الوظيفي، هذا ويجعل المنتخب المحلي يظهر بمظهر المتعامل الإقتصادي، حيث تتم مساءلته حول المنافع التي يجنيها من وراء هذا التنظيم، ومن هنا يسمح هذا التنظيم بإعطاء ميكانيزمات قوية لتأسيس العمل الجماعي ويكرس لثقافة سياسية إقليمية إيجابية تأخذ في الحسبان ظهور إحتياجات إجتماعية وإقتصادية مشتركة بين عدد من البلديات التي لا تتوفر على مداخيل ضريبية كافية.

الفرع الثاني: حكامه التعاون اللامركزي الداخلي

يعد التعاون اللامركزي الداخلي أحد الأعمدة الأكثر ملائمة لمواجهة التحديات المحلية، ومجالا لنشر ثقافة الحوار والتواصل والإنتفاع والتضامن، وآلية لإقتسام الأعباء والإستفادة من الفرص الإقتصادية المشتركة³⁰، ولتحقيق هذا، يلزم العمل بجهد على حكامه التعاون اللامركزي الجماعي، وجعله أكثر إنتفاحا على إنشاء وإدارة خطط التنمية مع إدماج فقرات للتعاون اللامركزي عبر تقوية دينامية التعاقد والشراكة، وتحديد أدوات لتدبير التعاون اللامركزي عبر التخطيط الإستراتيجي، بحيث يساعد الجماعة من أجل تنفيذ المخطط الجماعي للتنمية، والإلتزام مع الفاعلين أو المانحين التابعين للقطاع العام أوالخاص، سواء الوطنيين أو الدوليين، بخصوص تمويل جزء أو مجموع المشاريع المزمع انجازها في المخطط، وفي نظام للتعاقد أو الشراكة يتم تحديده³¹

وبين كل الفاعلين المحليين، يلعب الفاعلون المؤسساتيون عادة دورا محوريا في بناء الحكامة المحلية، خاصة من خلال الخاصية الشكلية للمؤسسة وقدرتها على التنشيط والربط بين الفاعلين الآخرين...، ولذلك فإن إستراتيجيات التنمية المحلية المستدامة تضمن موقعا ودورا هاما لمختلف التنظيمات والمؤسسات المحلية، في إطار توافق عام حول الأهداف.

خاتمة:

تساهم الجماعات المحلية في التنمية بشكل كبير، وهذا ما تبرزه الدراسات والواقع بشكل كبير، لكن الإشكال الذي يقف عائقا دون تحقيقها لهذه الأدوار هو مشكل التمويل المحلي، وهذا لأن النموذج والتنظيم اللامركزي الإداري الذي تعتمده أغلب الدول يعتمد على

هذه الإستقلالية المادية والمعنوية، لذلك تسعى جاهدة في البحث عن مصادر لتمويل مشاريعها التنموية، سواء بإشراك التنظيمات غير الرسمية كهيئات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، أو إيجاد أفاق جديدة كالتعاون اللامركزي بين الأقاليم سواء داخليا أو خارجيا، هذا الأخير الذي أصبح له أسس قوانين تؤطره لما له من تداخل في الأدوار والمهام، كما أنه أضى المورد الأساسي لهذه الجماعات، لذلك سعت هذه الدراسة إلى التركيز على دور التعاون اللامركزي في إيجاد فرص جديدة للتمويل لتنمية محلية ووطنية شاملة.

ومن خلال هذا خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- بالرغم إلى أن التعاون اللامركزي لم يصل بعد إلى مرحلة النضج الكبير بسبب التعقيد في التنظيم الإداري والإستقلالية المالية التي تركز عليها العديد من الدول إلا أنه أبرز دوره الواسع في إيجاد مصادر للتمويل للجماعات المحلية.
- يعرف التعاون اللامركزي خطوات بطيئة بسبب الكثير من المعوقات القانونية، والتنظيمية وحتى الثقافية خاصة فيما تعلق بالمنتخبين المحليين، لهذا النوع من التعاون وللأفاق التي يحققها خاصة ما تعلق بالرهان التنموي.
- هناك العديد من العراقيل التي تقف دون تحقيق التعاون اللامركزي في كثير من الأحيان خاصة ما تعلق منه بالجانب الدولي، وهذا راجع للمركزية التي تفرضها الدولة على عمل الجماعات المحلية، خاصة المعوقات السياسية والقانونية.
- رغم كل ذلك يبقى التعاون اللامركزي وإتفاقيات التوأمة التي تقوم بها الجماعات المحلية له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية وإيجاد أفاق جديدة للتنمية الشاملة.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1-محمد شفيق، التنمية والمشكلات الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 2-محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن.
- 3-منال محمود طلعت، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
- 4-المعاني أيمن عودة، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 5-مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.
- 6-المخادمي عبد القادر رزيق، الإعلام والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- 7-رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 8-مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.

ب- الأطارح والمذكرات الجامعية:

- 1-بوسيدي أحمد، التدخلات الإقتصادية للجماعات المحلية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، السنة الجامعية، 2008-2009.
- 2- محمد شكري السعيد عبد المنعم، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004.
- 3-معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كألية لتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.
- 4-عزيزي عثمان، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة: دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميعة، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- 5-عكسة عبد الرحمان، العلاقات الأورومتوسطية في إطار التعاون اللامركزي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
- 6- عليان رادية، التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012، مذكرة ماجستير جامعة مولود معمري تيزي وزو، تخصص علوم سياسية، 2015.
- 7-عمر شريف، إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية الحالية المستخدمة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية 2006-2007.
- 8- خنفر خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

ج- المقالات في المجلات:

- 1 - بلعبيدي مفيدة، ناجي عمارة، " دور التعاون اللامركزي الافقي في حوكمة عملية التنمية المحلية - التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي نموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15، جانفي 2017.
- 2 - بن عمران محمد الأخضر، مزوزي فارس، "التعاون الدولي اللامركزي كألية لترقية التنمية المحلية في الجزائر: مقارنة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 17- 329"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد6، العدد1، 2019.

- 3-مباركية منير، "التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، العدد 11.
- 4-علام محمد، "التعاون بين الجماعات"، مجلة شؤون جماعية، ديسمبر 1991.
- 5- شريف أحمد، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، عدد 40، 2009.
- 6-خاطر نعيمة، "التعاون اللامركزي الجزائري المتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد4، مارس2018.
- 7-غربي أحسن، "علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد5، العدد2، جوان2020.
- المراجع باللغة الأجنبية:**

- 1- Géraldine Froger ,Les coopérations au développement durable en question dans les pays du Sud : Coopération décentralisée et développement durable Vol. 1, n° 1 | Mai 2010
- 2-Martine BONDO, Martin BALIKWISHA NYONYO, La coopération décentralisée dans l'espace francophone Projet de rapport ,ABIDJAN (Côte d'Ivoire) | 9-12 juillet 2013.
- 3-Abdelkader Djeflat et Bruno Boidin. La coopération décentralisée face aux enjeux du développement durable. Développement durable et territoires, Vol. 1, n° 1 | Mai 2010. P02

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

مقال خاص بالتعاون اللامركزي، متوفر على الرابط:

<http://www.ahfircommune.com/index.php/ar/2014-02-22-22-0424/281-2016-12-19-10-23-09>

¹ سارة الخمال، التعاون اللامركزي تأملات في التعاون اللامركزي، متوفر على الموقع:

http://myalaoui.blogspot.com/2008/02/blog-post_15.html

² سارة الخمال، التعاون اللامركزي تأملات في التعاون اللامركزي، مرجع سابق.

³Abdelkader Djeflat et Bruno Boidin. La coopération décentralisée face aux enjeux du développement durable. Développement durable et territoires, Vol. 1, n° 1 | Mai 2010. P02

⁴ منير مباركية، "التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، العدد 11، ص 268.

⁵Martine BONDO, Martin BALIKWISHA NYONYO, La coopération décentralisée dans l'espace francophone Projet de rapport ,ABIDJAN (Côte d'Ivoire) | 9-12 juillet 2013.

⁶غربي أحسن، "علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد5، العدد2، جوان2020، ص440.

⁷ محمد الأخضر بن عمران، فارس مزوزي، "التعاون الدولي اللامركزي كألية لترقية التنمية المحلية في الجزائر: مقارنة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 17-329"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، المجلد6، العدد1، 2019، ص218.

⁸ Géraldine Froger, Les coopérations au développement durable en question dans les pays du Sud, Coopération décentralisée et développement durable [Vol. 1, n° 1 | Mai 2010](#)

⁹ مفيدة بلعبيدي، ناجي عمارة، "دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية – التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي نموذجا"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، العدد 15، جانفي 2017، ص 111.

¹⁰ عليان رادية، التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012، مذكرة ماجستير جامعة مولود معمري تيزي وزو، تخصص علوم سياسية، 2015، ص38.

¹¹ نعيمة خطير، "التعاون اللامركزي الجزائري المتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج"، *مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية*، العدد4، مارس2018، ص70.

¹² عبد القادر رزيق المخادمي، الإعلام والتنمية. الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص9.

¹³ عمر شريف، إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية الحالية المستخدمة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2006-2007، ص 113.

¹⁴ وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كألية لتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص 39.

¹⁵ محمد شكري السعيد عبد المنعم، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004، ص250.

¹⁶ عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة: دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص156.

¹⁷ محمد شفيق، التنمية والمشكلات الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 19-18.

¹⁸ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 49.

¹⁹ منال محمود طلعت، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 23.

²⁰ رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 21.

- ²¹ مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 224.
- ²² مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 49.
- ²³ محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 23.
- ²⁴ خيضر خنفي، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 28؛
و: أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 140؛
و: أحمد شريفي، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، عدد 40، 2009، ص 7.
- ²⁵ مقال خاص بالتعاون اللامركزي، متوفر على الرابط:
<http://www.ahfircommune.com/index.php/ar/2014-02-22-22-0424/281-2016-12-19-10-23-09>
- ²⁶ نفس المرجع.
- ²⁷ نفس المرجع السابق.
- ²⁸ سارة الخمال، مرجع سابق.
- ²⁹ مفيدة بلعبيدي، ناجي عمارة، مرجع سابق، ص 118.
- ³⁰ أحمد بوسيدي، التدخلات الإقتصادية للجماعات المحلية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، السنة الجامعية، 2008-2009، ص 20.
- ³¹ محمد علام، التعاون بين الجماعات، مجلة شؤون جماعية، ديسمبر 1991، ص 80.